



منظمة العمل العربية



وزارة التنمية البشرية والعمل
جمهورية السودان

ورشة العمل القومية حول التقرير العربي الأول معلومات أسواق العمل في البلدان العربية الخرطوم – جمهورية السودان

22- 23 — سبتمبر 2013

الشبكة العربية لمعلومات اسواق العمل
بروتوكولات التعاون المقترحة
بين منظمة العمل العربية
و أطراف الإنتاج و الأجهزة الإحصائية

إعداد

الأستاذة / إيمان أحمد عبد المقصود
مديرة إدارة الإعلام و التوثيق و المعلومات
منظمة العمل العربية

**** مقدمة :**

تنص المادة الأولى من الميثاق العربى للعمل على " توافق الدول العربية على أن هدفها هو تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة"، كما تنص المادة الثانية منه على " تعاون الدول العربية تعاوناً كاملاً فى الشؤون العمالية، وتعمل على إرساء دعائمها على أساس من التكامل، وتعمل بصفة خاصة على التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختصة بالشؤون العمالية " .

كما نصت الفقرة الأولى من أهداف منظمة العمل العربية فى المادة الثالثة من دستور منظمة العمل العربية على "تنسيق الجهود العربية فى ميدان العمل"، ومنذ ذلك الوقت ولفترة تزيد عن أربعة عقود والمنظمة تولى قضايا التشغيل والبطالة اهتمامها.

ولعل هذا الاهتمام لا ينبغ فقط من اختصاص منظمة العمل العربية بقضايا العمل والعمال، ولكن من المتغيرات الدولية والمستجدات العالمية التى كانت لها تأثيراتها السلبية على المجتمعات العربية بشكل عام وعلى الطبقة العاملة على نحو خاص.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التى تبذلها البلدان العربية للتكيف مع هذه المتغيرات والمستجدات، إلا أنه لاتزال معظم البلدان العربية تعاني من مشكلات البطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وحديثى التخرج والتى تعتبر من الظواهر السلبية التى تهدد الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع، فقد بلغ متوسط البطالة فى الدول العربية نحو (14.5%) أى نحو من القوى العاملة أو أكثر قليلاً حتى نهاية عام 2010 أى نحو (18) مليوناً من المتعطلين عن العمل.

وإذا أضفنا أثر التغيرات العربية الأخيرة، أو ما يسمى بثورات الشباب (الربيع العربى) على الأوضاع الاقتصادية وأوضاع التشغيل بشكل خاص، فإننا نستطيع أن نقدر تقديراً أولياً (فى ظل غياب البيانات الحديثة) ارتفاع معدل البطالة فى نهاية عام 2011 إلى أكثر من 15%، وهو ما يصل بأعداد المتعطلين إلى نحو (20) مليون إنسان عربى.

لذا، فإن التحديات تبدو جسيمة فى معظم الدول العربية لرفع معدلات التشغيل ونقص معدلات البطالة.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن المنطقة العربية تحتاج إلى تعظيم وتفعيل الجهود التنموية وتعبئة موارد تمويلية واستثمارات منتجة لرفع قدرة الاقتصادات العربية على توليد فرص عمل لتصل إلى الحاجة لإيجاد أكثر من (4) مليون فرصة عمل سنوياً من أجل مجرد الإبقاء على معدلات البطالة عند مستوياتها الراهنة.

ومن الغريب أن تكون معدلات البطالة بين الأميين هى الأدنى فى غالبية البلدان العربية، وترتفع هذه المعدلات لذوى التعليم الثانوى والمتوسط والجامعى لتبلغ عشرة أضعاف فى مصر، وخمسة أضعاف فى حالة المغرب، وثلاثة أضعاف فى حالة الجزائر. كما أن معدلات البطالة تتركز فى أوساط الشباب بنسبة تتجاوز 25% (علماً بأن نسبة الشباب من الفئة

العمرية 15 – 25 سنة تبلغ نحو 21% من إجمالي السكان على المستوى العربي للعام (2007 – 2008).

ترتفع معدلات البطالة بين المتعلمين في كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بين الإناث وخاصة الجامعيات بنسبة تفوق 23%، وتشير هذه النسب إلى أن المنطقة العربية ما تزال هي الأسوأ من حيث البطالة بين جميع مناطق العالم بما في ذلك أفريقيا وجنوب الصحراء، وتتعرض الإناث للبطالة أكثر من الذكور في أغلب الحالات، وترتفع معدلات البطالة بينهن نسبة إلى الذكور وتصل إلى أربعة أضعاف في حالة مصر، وثلاثة أضعاف في سوريا، وضعفين في حالة الأردن، وبالتالي فإن هذه النسب تعقد من فرص مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتعتبر الأدنى بين جميع المناطق الجغرافية.

ومع اعترافنا بتركز البطالة بين الشباب، فهي لها آثارها الاقتصادية المباشرة فهي تمثل دخولا معدومة للشباب ودخولا سلبية للأسرة التي يتوجب عليها إعالة الشباب المتعطل وتحمل الالتزامات المالية عنه، ولكن الأهم من ذلك فإن البطالة تنمي الشعور بالتهميش والإحباط وتبث قيم عدم الانتماء للوطن والعائلة وتزيد معها الطول الواهمة نحو الهجرة وتبني صور الاحتجاجات العنيفة التي قد تقوض من السلم الاجتماعي. وقد أشارت دراسات عديدة إلى تجاوز آثار البطالة فقدان الدخل إلى الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة بالنفس وازدياد العزل النفسية وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وتفاقم التمييز بين الجنسين.

* * *

**** جهود منظمة العمل العربية لمواجهة مشكلة البطالة :**

على هذه الخلفية، تجيء الجهود المتواصلة لمنظمة العمل العربية التي بذلتها ومازالت تبذلها في إطار منظومة العمل العربي المشترك من أجل صياغة إطار عربي شامل لسياسات التشغيل بهدف توفير المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وفي هذا السياق قامت منظمة العمل العربية بجملة من المبادرات على جبهة عريضة من الأنشطة على المستويات العربية والإقليمية والقطرية من خلال عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل وحلقات دراسية ووحدات متخصصة وبحوث ودراسات لتقارير وأدلة إحصائية ووثائق فنية.

ولعل عام 2008 شهد الانطلاقة الفعلية لمنظمة العمل العربية في سعيها الحثيث لمواجهة مشكلة البطالة التي استندت إلى وثائق وأدبيات المنظمة التي صدرت مسبقا مثل الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته (26) لعام 1999 والاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل التي اعتمدها مؤتمر العمل العربي في دورته (30) لعام 2003.

ومن هذه الجهود التي نحاول الإشارة إلى أبرزها وليس حصرها هي :

(1) تقرير المدير العام حول التشغيل والبطالة في البلدان العربية "التحدى والمواجهة" الذى قدم لمؤتمر العمل العربى فى دورته (35) لعام 2008 والذى لفت الانتباه إلى أن مشكلة البطالة هى هم مشترك ولا سبيل لتجزئته وتضييق الحدود السياسية عليه، وأن تردى أوضاع التشغيل فى بلد لآبد وأن ينعكس على البلدان المجاورة وعلى الوضع العربى كافة، وإنها لا تقف فحسب عند حدود المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولكنها تتجاوز ذلك بكثير لتهديدها السلم الاجتماعى ولاحتمال إجهاضها لكل جهود الإصلاح الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. وأن الحلول الفعالة لأزمة البطالة تتجاوز الجهود القطرية وجهود الحكومات لتتطلب تعاونا عربيا وثيقا يتمثل فى مشاريع مشتركة وفوائد متبادلة، بالإضافة إلى خلق وظائف جديدة من حيث **الكم** هو شئ مهم ولكون **نوع** هذه الوظائف لا يقل أهمية، وأن تحدى البطالة والتشغيل بهذا الحجم يستحق أن يطرح أمام القادة والملوك والرؤساء العرب فى أول فرصة سانحة.

(2) إصدار منظمة العمل العربية للتقرير العربى الأول للتشغيل والبطالة فى الدول العربية تحت عنوان "نحو سياسات وآليات فاعلة" الذى تم إطلاقه من جامعة الدول العربية فى يوليو/ تموز 2008، الذى جاء انعكاسا للإشغالات التى أجمع عليها الشركاء الاجتماعيون بعد أن أخذت ظاهرة البطالة تتنامى وتنتشر نتيجة لمؤثرات ومتغيرات دولية وإقليمية ومحلية.

كما أصدرت المنظمة التقرير العربى الثانى حول التشغيل والبطالة عام 2010 تحت عنوان : التشغيل والبطالة فى الدول العربية " قضايا ملحة"، الذى جاء إطلاقه فى ظل الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من آثار على الاقتصاد وقضايا العمل والعمال فى الدول العربية، وقد ناقش التقرير من خلال محاوره التسعة باستفاضة الآثار التى خلفتها الأزمة المالية على التشغيل والبطالة فى الدول العربية.

كما أصدرت المنظمة التقرير العربى الثالث حول التشغيل والبطالة عام 2012 تحت عنوان " انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ... حاضرا ومستقبلا"، حيث قدم التقرير خلاصة لأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى أسهمت فى اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية، ويعد دعوة من المنظمة للحكومات العربية للتعامل الحريص على معالجة الخلل فى التنمية الاقتصادية التى جاءت محصلتها على حساب الجانب الاجتماعى، والعمل على استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة التى يشعر بها المواطن العربى ويستشعر نتائجها الملموسة.

وتهدف المنظمة من هذه التقارير الثلاثة إلى فهم أعمق لقضايا البطالة والتشغيل للمساعدة فى بلورة واختيار الحلول المناسبة لمواجهة هذا التحدى، وأن تكون حصيلة هذه التقارير ذات فائدة للمخططين وصانعى السياسات ومتخذى القرار والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع.

(3) أقر مؤتمر العمل العربي فى دورته الخامسة والثلاثين بشرم الشيخ 2008 برنامج عمل المنظمة فى مجال التشغيل والحد من البطالة كما صدر عن المؤتمر جملة من النتائج كان من بينها :

أن البطالة هم مشترك يهدد كل البلدان العربية وهى بحاجة ماسة لتعاون عربى فعال لتجنب آثاره المدمرة على الشباب وعلى التنمية والإصلاحات الاقتصادية وعلى السلم الاجتماعى وعلى الأمن العربى، وأن دعم التشغيل والحد من البطالة يتجاوز أطراف الإنتاج الثلاثة ومن الواجب التعاون الكامل بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين وإيجاد حلول يكون فيها دور للتعليم والتدريب والاستثمار والتخطيط الاقتصادى.

وبناء عليه نظمت المنظمة منتدى " دور القطاع الخاص الجديد فى التنمية " بمدينة الرباط (أكتوبر/ تشرين الأول 2008) حيث حدد هذا المنتدى الدور المنتظر من القطاع الخاص. وكان يجرى فى نفس الوقت الإعداد لمنتدى عربى جامع يشارك فيه الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون حول التنمية والتشغيل، وذلك بالتعاون الكامل مع دولة قطر. وعقد المنتدى العربى للتنمية والتشغيل برعاية كريمة من سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثانى ولى العهد فى دولة قطر فى نوفمبر/ تشرين الثانى 2008 حيث شارك فيه كبار المعنيين بالتنمية والتشغيل فى البلدان العربية من بينهم (30) وزيرا من وزراء الاقتصاد والمال والتربية والتعليم والتدريب ووزراء عمل، وقد صدر عن هذا المنتدى " إعلان الدوحة " الذى مثل توافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين حيث قدم تشخيصا معمقا ومركزا لمشكلة البطالة والتشغيل وعلاقتها بالتنمية المتكاملة، وحدد أهدافا كمية قابلة للتحقيق خلال عقد زمنى اعتبر عقدا عربيا للتشغيل. وتطلع المنتدى لموافقة القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على إعلان الدوحة وما فيه من أهداف كمية، ومن هذه الأهداف :

- اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقدا عربيا للتشغيل.
- تخفيض معدلات البطالة فى جميع البلدان العربية للنصف.
- تخفيض نسب المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.
- رفع معدل النمو فى الإنتاجية بنسبة 10% وتوفير فرص عمل مناسبة لتحفز على رفع الإنتاجية وفق المعايير الدولية.
- رفع نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى والمهنى والتطبيق والتدريب المهنى إلى 50% والعناية ببرامج التدريب والتأهيل خلال العقد.
- اعتماد وتمويل برنامج منظمة العمل العربية لدعم التشغيل والحد من البطالة والمشاريع الستة المنبثقة عنه.

وقد أقرت القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية التي عقدت بالكويت عام 2009 الفترة من (2010 – 2020) عقدا عربيا للتشغيل، كما اعتمدت البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والمشاريع الستة المنبثقة عنه.

(4) سبق للمنظمة أن أعدت التصنيف المهني العربي الموحد ، وقد تضمن (1800) مهنة وعملا، وقد أقرته الأجهزة الدستورية للمنظمة عام 1988 – 1989، وقد كان هذا التصنيف المهني العربي الموحد بحاجة إلى تطوير بعد مضي قرابة عقد على وضعه، وقد تقدمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مشكورة عام 2003 بمبادرة تمثلت في طرح مشروع تطوير التصنيف المهني العربي على الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) على أن تتابع المنظمة سير الإنجاز وتتولى التشاور حوله عربيا واتخاذ إجراءات إقراره ونشره بعد إنجازه.

وقد أنجزت المنظمة التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 وبالتعاون مع وكالة (GTZ) التي دعمت وتولت هذا المشروع ضمن مشروعها الإقليمية لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني حيث ضم التصنيف الجديد (ثلاثة آلاف) مهنة عربية. اعتمد مؤتمر العمل العربي في دورته (36) لعام 2009 التصنيف الذي شارك في إعداده (159) خبيرا عربيا يمثلون القطاعين العام والخاص، وتواصل المنظمة حثها للدول العربية بضرورة استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن لما له من دور في توفير :

- معلومات وبيانات وإحصاءات سوق العمل.
- بناء قاعدة تقنية متطورة لتحليل بيانات سوق العمل.
- خلق مرجعيات محلية ودولية لتبادل معلومات سوق العمل.
- تطوير منظومة التعليم وتنويع المعارف والعلوم التطبيقية بشأن اختصاصات مهنية حديثة.

وبالتعاون مع (GTZ) تم وضع وثيقة المقارنة بين التصنيف العربي المعياري للمهن والتصنيف الدولي على موقع المنظمة بالإضافة إلى قاعدة بيانات التصنيف العربي المعياري للمهن باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

(5) في عام 2010 أقر مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والثلاثين (المنامة/ مملكة البحرين، مارس/ آذار 2010) الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، حيث يعد التدريب والتعليم المهني والتقني أحد العناصر والمكونات الرئيسية في نظم تنمية الموارد البشرية، وتبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم تنمية الموارد البشرية ومنها برامج التدريب والتعليم المهني والتقني في المساهمة الفاعلة التي تقدمها في مجال التشغيل والحد من البطالة، وفي هذا السياق، لا يخفى أهمية الارتباط بين توجهات استراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني من جهة وبين متطلبات العقد العربي للتشغيل الذي أشرنا إليه سلفا، والذي يؤكد على أهمية التنمية الاجتماعية إلى

جانب التنمية الاقتصادية وتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين البلدان العربية مما يستدعى إيلاء العناية اللازمة لإعدادها وتأهيلها تأهيلاً مناسباً.

(6) واصلت منظمة العمل العربية جهودها في سبيل تحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل بتنفيذ عدة أنشطة كان في مقدمتها عقد المنتدى العربي الأول للتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2010 حيث عقدت رعاية سامية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود .. حفظه الله .. وتمخض عنه إقرار وثيقة الرياض والعقد العربي للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، وهي الوثائق التي تعتبر مرجعاً في كل ما له صلة بقضايا التشغيل والتدريب المهني والتقني، كما تم إقرار إنشاء الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني في إطار منظمة العمل العربية لتكون مرجعية عربية لتعزيز وتنسيق كافة الجهود الوطنية العربية والإقليمية ولتوليد آلية لتبادل الخبرات والمعلومات في مختلف مجالات عمل مؤسسات التدريب المهني والتقني.

(7) إلى جانب اهتمامات المنظمة الدائمة والمستمرة بقضايا التشغيل وإعداد القوى العاملة وتنظيم أسواق العمل، فقد لاحظت المنظمة أن مشكلة البطالة ليست مشكلة كم فقط أي إيجاد القدر المطلوب من فرص العمل، لكن الأعد من ذلك هو نوع العمل، لقد تبين أن نسبة هامة من المشتغلين تبقوهم أجورهم المتدنية دون خط الفقر، والأهم من ذلك أن النسبة الأكبر تقع في القطاع غير المنظم الذي يفقر للحماية الاجتماعية ولا يتصف بشروط وظروف عمل كريمة. واتخذت القمة الاقتصادية قرارات جادة بشأن التشغيل وتقليل فقر المشتغلين، وكان ذلك استناداً لجهود المنظمة في التشاور الواسع مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين .. ومع الحسم والوضوح ظل ما ينجز على أرض الواقع رمزياً .. وكان تطوير الحماية الاجتماعية بجانب توفير فرص عمل كريم عند إنطلاقة الربيع العربي، وما زالت في مقدمة المطالب أمام المسؤولين .. ونحن في منظمة العمل العربية مقتنعون أن تطوير الحماية الاجتماعية هو جزء من الحل أي حل قضايا التشغيل والبطالة، ويشير التاريخ إلى أن تطوير الحماية الاجتماعية خرج من رحم أزمات اقتصادية واجتماعية طاحنة.

واستناداً لهذه الخلفية قدم السيد/ المدير العام لمنظمة العمل العربية تقريره في دورته (39) لعام 2012 حول "الحماية الاجتماعية سبيلاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لجيل المستقبل" كجزء من الحل لمشاكل البطالة والتشغيل .. واستعرض التقرير أوضاع الحماية الاجتماعية على المستوى العربي - الأزمات الاقتصادية العالمية وتزايد تحديات الحماية الاجتماعية - الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تكامل الجهود العربية لتفعيل الحماية الاجتماعية مع استخلاص بعض النتائج والأولويات التي يقترح التقرير أخذها في الاعتبار على مستوى كل من :

- القمة العربية.
- الحكومات العربية.
- دور أصحاب الأعمال.
- دور المنظمات النقابية العربية.
- دور منظمة العمل العربية.

(8) البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية :

يتضمن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية ستة مشاريع هى :

- 1- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- 2- المرصد العربى للتشغيل والبطالة .
- 3- دعم برامج توظيف الموظفين وتحسين إدارة العمالة المتنقلة المتعاقدة .
- 4- المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .
- 5- تشغيل الشباب العربى .
- 6- دعم قدرات المنشآت الصغيرة .

ويتضمن كل مشروع من المشاريع أهدافا تجسم فى مجموعها الأهداف الكلية للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية، وتترابط فيما بينها وهى على مستويين : مستوى للبنى الأساسية لدعم التشغيل ، وبنى لأنشطة رائدة فى مجالات محددة لدعم التشغيل :

**** مستوى البنى الأساسية :**

- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل
- المرصد العربى للتشغيل والبطالة

**** مستوى الأنشطة الرائدة :**

- المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل
- دعم برامج توظيف الموظفين ومتابعة التنقل المؤقت
- تشغيل الشباب العربى
- دعم قدرات المنشآت الصغيرة

يمثل هذا البرنامج استجابة مباشرة للتحديات الستة التى عرضت فى قمة الرياض ومبررات عقد قمة اقتصادية وتنموية اجتماعية منها :

- الفقر والبطالة.
- تدهور الأوضاع المعيشية.
- هجرة رؤوس الأموال والعقول.
- عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات التنمية.

**** أهداف البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والبطالة في البلدان العربية :**

الهدف الرئيسي للبرنامج : دعم برامج التشغيل التي تعتمدها البلدان العربية في إطار برامج وخطط التنمية فيها والمساعدة في تطوير هذه البرامج وتيسير تحقيق تعاون عربي بشأنها ، والمساهمة في تطوير إدارة وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة وتوفير البيانات والمؤشرات ونظم المعلومات على المستويين القطري والعربي . وتدعيم فرص التنقل مع المساهمة في انجاح برامج توطين الوظائف ، وتعزيز فرص التعاون الثنائي وشبه الجماعي لمكافحة البطالة خاصة مع البلدان الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة .

والعناية بفئات خاصة من المتطلين عن العمل مثل الشباب والشباب المتعلم والداخلات الجدد في سوق العمل والبطالة طويلة الأمد . والتعمق في دراسة الآثار على التشغيل للعولمة ولحرية تبادل السلع والخدمات ولبرامج الإصلاح الاقتصادي والاستثمارات .

وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي أهداف فرعية محددة :

*** الهدف الفرعي (1) : إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ودعم نظم معلومات القوى العاملة والتشغيل في البلدان العربية :**

توفير لغة موحدة لمعالجة وتحليل بيانات ومعلومات القوى العاملة والتشغيل وإنشاء أو تدعيم الشبكات القطرية المعنية بهذا المجال وإنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل تكون متوافقة مع الشبكات القطرية ومتابعة مؤشرات سوق العمل العشريين بتوافق مع المقاييس الإحصائية الدولية واستخدام هذه الشبكات آلية لعرض العمل والطلب عليه على المستويين القطري والعربي .

*** الهدف الفرعي (2) : الإعداد لقيام مرصد عربي للتشغيل ومرصد قطرية مناظرة :**

دعم البلدان التي تعتزم إقامة مرصد للتعرف على البطالة بصورة مستمرة ، ودعم البحوث الميدانية لرصد جوانب من ظاهرة البطالة وتقديم أدلة العمل والتعاريف والمسميات والتدريب ، واقتراح سياسات التشغيل الملائمة على المستويين القطري والعربي .

*** الهدف الفرعي (3) : دعم سياسات التشغيل وإدارته :**

الدراسة والتشاور حول السياسات المقررة على المستوى القطري ودعم تنفيذ هذه السياسات وتطويرها أو إيجادها والمساعدة في إقرار سياسات تعنى بتقليل البطالة بين المتعلمين وبين الإناث الداخلات الجدد في سوق العمل وغيرها حسب حدة مشاكل البطالة في مختلف البلدان .
ودعم الإدارات المركزية للتشغيل والوكالات الوطنية المعنية بمكافحة البطالة وذلك بالتدريب وأدلة العمل . ودعم مكاتب التشغيل الوطنية وتطوير مكاتب نموذجية تعنى بتشغيل الشباب . وتطوير جهود التوجيه والارشاد المهنيين .

*** الهدف الفرعي (4) دعم برامج توظيف الوظائف :**

دعم برامج التوظيف بعناصرها المختلفة من تدريب وتخطيط ومساهمة مع أصحاب الأعمال في تكاليف توظيف الوطنيين (رواتب وتأمينات) وتنفيذ نظم الوظائف المغلقة ... الخ وفي كل عناصر تلك البرامج ما يستحق الدعم وتبادل التجربة والتقييم وذلك من خلال دراسات أو مسوح أو تبادل خبرة .

*** الهدف الفرعي (5) : رصد تيارات التنقل المؤقت من أجل العمل :**

توظيف البيانات والمعلومات والسياسات المتعلقة بمختلف عناصر التنقل المؤقت إلى المنطقة وفيما بينها والهجرة منها لخدمة تطوير التشغيل بما في ذلك انجاح برامج التوظيف .. فالرصد المنظم لظواهر أشكال التنقل المختلفة وتياراتها يساعد على إقرار السياسات المناسبة للتشغيل ومحاربة البطالة .

*** الهدف الفرعي (6) : دعم برامج مكافحة أشكال البطالة وأولويات المكافحة لها حسب البلدان ، ويهدف البرنامج وأنشطة وأوجه تعاون لمكافحة صور البطالة الحادة مثل البطالة بين الشباب أو بين الإناث أو بين المتعلمين أو البطالة الطويلة الأمد. هذا الدعم يكون ثنائياً أو متعدد الأطراف يتحمل جانب منه العمل العربي المشترك .**

*** الهدف الفرعي (7) : دعم برامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة :**

أصبح من أهم وسائل الحد من البطالة دعم المنشآت الصغيرة والتشغيل الذاتي . وأهم صور الدعم التي يعني بها هذا البرنامج التدريب لإقامة وإدامة وتطوير هذه المنشآت .

*** الهدف الفرعي (8) : تطوير التشغيل في القطاع غير المنظم :**

يستوعب القطاع غير المنظم قرابة ثلث القوى العاملة العربية ومع عدم تماثله الشديد وتعقد أوضاعه ودوره الكبير في التشغيل، فإن دعم تطوير هذا القطاع بهدف تطوير شروط وظروف العمل فيه وفتح فرص التدريب ورفع الكفاءة للعاملين فيه ، وتقليل قيود استفادته من فرص التمويل وتحسين فرص تسويق منتجاته .

*** الهدف الفرعي (9) : المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل :**

وذلك بدعم أنشطة التدريب الثنائي ومشاركة المنشآت الإنتاجية في تنفيذ التدريب وتطوير برامج ودعم مشاريعه وتحفيز الآليات المناسبة لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في المواءمة ، ومن ناحية أخرى دعم دراسات التطورات في احتياجات سوق العمل ورصد المهن الجديدة وتطوير قياس المهارة ونظم الشهادات المهنية .

*** الهدف الفرعي (10) : دعم دور الشركاء الاجتماعية** ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة البطالة وفي مقدمتهم منظمات أصحاب الأعمال .

ويعتبر مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل من المشروعات الرئيسية في البرنامج المتكامل، كما يعتبر أساساً لمركز عربي للتشغيل بحيث يصبح المرصد النقطة المرجعية التي توفر البيانات والدراسات المخصصة عن سوق العمل ووفقاً للمعايير العالمية والإقليمية والوطنية بما يعكس القوى البشرية داخل كل دولة والمعلومات الدقيقة حول السكان والقوى العاملة وتوزيع هذه القوى وفقاً للمهن والنوع وفئات السن والحالة التعليمية ومستوى الأجور لدعم المؤسسات المسؤولة عن سوق العمل وتوفير آليات حديثة للعمل بها، بغرض زيادة قدرتها على المساهمة في تقليل نسب البطالة، وتحقيق التشغيل الأمثل لليد العاملة، وتوفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرار وأصحاب الأعمال والباحثين عن وظائف أقرت القمة الاقتصادية بالكويت 2009 البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي يعتبر مشروع الشبكة أحد مشروعاته الرئيسية لمواجهة البطالة.

وفي إطار التعاون العربي لتنفيذ المشروع، تم توقيع إتفاق مع برنامج الخليج العربي (الأجفند) وذلك لتمويل تنفيذ المرحلة الأولى من الشبكة والتي ستركز علي توفير وإتاحة المعلومات الخاصة بأسواق العمل العربية.

* * *

**** مشروع إنشاء الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل :-**

كان نجاح جهود المنظمة خلال السنوات السابقة في توحيد الرؤي حول أهمية توفير المعلومات وضرورة سرعة إتاحتها أمام كافة المؤسسات والجهات المشاركة في التصدي لمشكلة البطالة ، ومع التسارع في وتيرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد بات واضحاً ضرورة التحول نحو توظيف هذه التكنولوجيا الجديدة في خدمة قضية البطالة وتفعيل الحوار المجتمعي بين أطراف الانتاج لزيادة كفاءة سوق العمل وسرعة التصدي لمشكلة البطالة.

ومن واقع المسؤولية القومية لمنظمة العمل العربية وباعتبارها أحد أدوات التخطيط التنموي لأسواق العمل العربية وفي إطار سعيها إلي تحقيق التوازن في سوق العمل العربية ورفع وتيرة التشغيل الأمثل للعمالة العربية فقد تبنت فكرة إنشاء الشبكة القومية لمعلومات سوق العمل كمحاولة جادة لتنظيم وتوفير البيانات اللازمة لدعم المؤسسات المسؤولة عن سوق العمل وتوفير آليات حديثة للعمل بها لزيادة قدرتها علي المساهمة في تقليل نسب البطالة ، وتحقيق

التشغيل الأمتل لليد العاملة، وتوفير المعلومات الضرورية لمتخذى القرار وأصحاب الأعمال والباحثين عن وظائف.

ومع إنعقاد القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بالكويت عام 2009 ، فقد تقدمت المنظمة ببرنامج متكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة للتعامل مع مشكلة البطالة في جميع البلدان العربية سواء المستقبلية للعمالة أو المصدرة لها تضمن 6 مشروعات متكاملة من بينها إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والمرصد العربي للتشغيل . اعتمدت القمة البرنامج وأقرته في تلك الدورة وأكدت عليه في القمة الاقتصادية بشرم الشيخ 2011.

ترتكز فكرة مشروع إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل علي إيجاد آلية لزيادة التفاعل بين أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال بوابة إلكترونية لمعلومات العمل العربية تتشارك الأطراف الثلاثة في توفير المعلومات التي تنشر بها والتي تصور واقع القوى البشرية داخل كل دولة ، والمعلومات الدقيقة حول السكان والقوى العاملة والتعليم والنشاط الاقتصادي من جانب وتقدم مجموعة من الخدمات الإلكترونية للتدريب والتوظيف ، بالإضافة لتوفير مساحة للحوار وتبادل الأفكار والآراء بطريقة إلكترونية.

وتستهدف الشبكة إتاحة وتوفير المعلومات والخدمات للجهات التالية:

- الأجهزة المعنية قطريا بالتنمية والتخطيط ودعم التشغيل وتطوير التدريب .
- واضعو سياسات التشغيل وبرامجه .
- المؤسسات العربية والإقليمية المعنية بالتعاون العربي ، خاصة فى مجال تكامل التنمية والاستخدام الأمتل للموارد البشرية العربية .
- الأجهزة الإحصائية ومراكز المعلومات الوطنية والمتخصصة.
- أصحاب الأعمال الباحثون عن أسواق العمل المناسبة والمناخ الاستثمارى الملائم.
- الدارسون للتنمية وأوضاع أسواق العمل مؤسسات وأفراد .
- الباحثون عن عمل .

* * *

**** أهمية البيانات وتوفير معلومات أسواق العمل :**

تعمل منظمة العمل العربية جاهدة على توفير ما تحتاجه الدول من بيانات وإحصاءات ومؤشرات متعلقة بسوق العمل ونشرها في الكتاب الدورى لإحصاءات العمل ، ولذلك فإن توفير المعلومات عن أوضاع ومتغيرات سوق العمل تخدم الباحثين ، والمخططين ومتخذي القرار في التحليل الوصفي والمتعمق لسوق العمل ووضع السياسات المستندة إلى الحقائق فى مجال التشغيل وتوفير فرص عمل لائقة للشباب .

كما أن توفير هذه البيانات تمكن الباحثين من التعرف على اتجاهات السوق وتحديد نقاط المواجهة الملائمة وأساليب التدخل الفعالة التى يمكن قياس أثرها طبقا لرد فعل السوق .

والأهم من ذلك فإن البيانات والمعلومات هى الأساس لوضع الخطط والبرامج اللازمة للتنمية وهى الأساس لوضع السياسات اللازمة للدفع بالنمو الاقتصادى تحقيقا للتنمية الاجتماعية التى تلبي احتياجات المواطنين .

وقد أوضحت التقارير الدولية أن غياب البيانات والمعلومات يؤثر سلبا على قدرة متخذي القرار فى التعامل مع مشاكل البطالة والتشغيل وعدم القدرة على تقديم حلول فعالة تنجح فى حل هذا النوع من المشاكل المركبة والمعقدة .

لاشك أن ما عرض فى هذه الورشة من خلال الكتاب الدورى لإحصاءات العمل وكذلك التقرير العربى الأول لمعلومات أسواق العمل العربية يؤكد على أهمية تدفق البيانات الخاصة بأسواق العمل على نحو خاص، وهو الأمر الذى يصب فى صالح مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، حيث أنه من المفترض مع تدفق المعلومات سوف يتم إصدار الكتاب الدورى لإحصاءات العمل تلقائيا من خلال مخرجات الشبكة ، بالإضافة إلى أنه سيسهل إجراء التحليل والمقارنات والمقاربات فى حال مراعاة الدول لتوحيد المفاهيم والمصطلحات والفهرسة والتبويب واعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهن لعام 2008

على مستوى المنظمة كانت هناك بعض المعوقات ، أو إذا صح التعبير التحديات التى واجهتنا فى إعداد هاتين الوثيقتين ، منها على سبيل المثال :

- ضعف تدفق المعلومات والبيانات من الدول العربية .
- اقتصر المعلومات على بعض البيانات دون الأخرى خاصة ما يتعلق بالجداول الأخيرة من الكتاب الإحصائى .
- بطء الردود وتأخرها فى كثير من الأحيان ، وقد تجيء فى بعض الأحيان غير مطابقة لما هو مطلوب .
- وعلى سبيل المثال أيضا قامت المنظمة بتوجيه أكثر من مخاطبة أو مراسلة : لطلب نقاط ارتكاز وطنية فى الدوائر المعنية بالمعلومات أو إحصاءات العمل ، ولم يأت للمنظمة إلا رد واحد فقط استجابة لهذا الطلب .

- كما أرسلت المنظمة أيضا خطابات تطلب تدعيمها أو تزويدها ببعض البيانات الخاص وللأسف لم يأت رد واحد على هذه الطلبات .

* * *

**** استعراض بروتوكولات التعاون المقترحة بين منظمة العمل العربية والجهات المعنية :**

وفى ضوء ذلك ، بدأت المنظمة فى التفكير الجدى فى إيجاد حلول للتغلب على هذه المشكلة ومنها آلية التوقيع على اتفاقيات التعاون بينها وبين الجهات المعنية .

لذلك تم صياغة أكثر من نموذج اتفاق تعاون لصالح وزارات العمل والأجهزة الإحصائية ، وكذلك الجهات المعنية بمنظمات أصحاب الأعمال والعمال المتمثلة فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ببيروت باعتبارهما المظلة التى تجمع المنظمات النقابية وكذلك الغرف التجارية العربية .

وحقيقة الأمر كانت هناك استجابة تبشر بالأمل فى استجابة بعض الأجهزة الإحصائية للتعاون فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات حيث وصلنا ردود من الجهاز الإحصائى لجمهورية السودان ومن وزارة التخطيط التنموى بدولة قطر وكذلك من الجهاز المركزى للإحصاء بوزارة التخطيط والتعاون الدولى باليمن ومن الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت، بترحيبهم بمبادرة منظمة العمل العربية فى هذا التعاون وإبداء رغبتهم فى دراسة هذه الاتفاقيات والرد عليها .

ونعتقد أن هذه الاتفاقيات من الحلول التى تضمن التزام الجهات بتدفق المعلومة وفى نفس الوقت اطمئنانها أن المعلومات صادرة من خلالها وعلى مسئوليتها ، وأن ما سينشر من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل سوف يكون بعيدا عن ما سترغب الدول فى نشره .

* * *

**** محتوى اتفاقيات التعاون :**

راعت المنظمة فى صياغة هذه الاتفاقيات وجود ديباجة تحتوى على تبنيها لمشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية وكذلك اهتمامها بأهمية توفير المعلومات المطلوبة لتنظيم وإدارة أسواق العمل العربية والاستفادة منها ، وهو الأمر الذى يتطلب تضافر الجهود بين جهات متعددة وقدر كبير من التجانس والترابط، بالإضافة إلى سبعة مواد تؤكد حرص الطرفين الموقعان على التعاون والتشاور والتنسيق المستمر وتبادل الرأى حول مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية .

الموافقة على توفير البيانات والمعلومات الخاصة بأسواق العمل العربية فى إطار القواعد المنظمة للنشر والتزام المنظمة بالإشارة إلى مصدر البيانات والمعلومات وموافقة الجهة المعنية بقيام المنظمة بنشر واستخدام هذه البيانات بالإضافة إلى اتفاق الطرفين على ربط الموقع الإلكترونى الخاص بها ببوابة الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل وفق القواعد

والاعتبارات الفنية التي تحقق تدفق المعلومات دون الإخلال بقواعد التأمين والحماية المقررة في المواقع الإلكترونية ، وذلك بالإضافة إلى بعض المواد الإجرائية التي تساعد على تبادل التمثيل والاتصال في الأنشطة ذات العلاقة بمشروع الشبكة إلى جانب إمكانية إنشاء لجنة مشتركة تتولى وضع خطة عمل للطرفين يحدد فيها دور ومساهمة كل طرف .

ونحن في منظمة العمل العربية ندعو ونحث الدول العربية بأطرافها الثلاثة وكذلك الأجهزة الإحصائية العربية إلى التعاون مع المنظمة فيما يتعلق بتوقيع هذه الاتفاقيات حيث أنها قد تعوض من النقص الذي يمكن أن تتعرض له الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل في تدفق المعلومات .

